المحضر الجملي للدورة العادية الثانية لسنة 2017 المنعقدة بتاريخ 24 ماي 2017

عملا بمقتضيات القانون الاساسي للبلديات لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 وعلى جميع النصوص التي نقحته او تممته وبناءا على الاستدعاءات الموجهة الى اعضاء النيابة الخصوصية والصادرة بتاريخ 18 ماي 2017 تحت عدد 283 والمتضمنة لتاريخ ومكان وساعة انعقاد الجلسة .

عقدت النيابة الخصوصية بالعلا الدورة العادية الثانية لسنة 2017 وذلك يوم الاربعاء 24 ماي 2017 على الساعة الحادية عشرة صباحا برئاسة السيد صلاح الدين العويتي معتمد العلا رئيس النيابة الخصوصية وبحضور اعضاء النيابة الخصوصية السيدات :

- حياة الفجاري
- وليد العكروتي
- هيثم رابحي
- نبيل سنوسي

وتغيب بعذر السيد مراد المسعودي

وبحضور السيد فريد الحشاني قابض المالية بالعلا محتسب بلدية المكان

وعن الادارة البلدية السيد حسن بنضافية الكاتب العام للبلدية مقرر الجلسة

وباعتبار توفر النصاب افتتح الجلسة السيد رئيس النيابة الخصوصية مرحبا بكافة الحاضرين ثم اطلعهم على جدول اعمال الدورة والذي تضمن المواضيع التالية:

- 1 التفويض لرئيس النيابة الخصوصيى لممارسة الصلاحيات المنصوص عليها بالفصل 75 من القانون الاساسي للبلديات.
 - 2- المصادقة على الحساب المالي لسنة 2016.
 - 3 تحويل اعتماد من فصل الى فصل بميزانية سنة 2017.
 - 4 حول تعويض قطعة ارض.
 - 5 متابعة المشاريع
 - 6- متابعة المديونية
 - 7 متابعة الاستخلاصات
 - 8- مسائل مختلفة.

I - الدورة التمميدية :

على اثر صدور الامر المتعلق باحداث نيابة خصوصية ببلدية العلا وتنصيبها من طرف السيد الكاتب العام للولاية بحضور مثلي مكونات المجتمع المدني من ممثلي احزاب ومنظمات وجمعيات .عقدت النيابة الخصوصية الجلسة التمهيدية للدورة العادية الثانية لسنة 2017 وذلك يوم 12 ماي 2017 برئاسة السيد معتمد العلا رئيس النيابة الخصوصية بحضور اعضاء النيابة الخصوصية السادة :

- حياة الفجاري : عضو
- · وليد العكروتي : عضو
- مراد المسعودي : عضو
- فريد الحشاني : قابض المالية بالعلا
- حسن بنضافية : كاتب عام البلدية

وتغيب بعذر كل من السادة هيثم رابحي ونبيل سنوسي.

وقد افتتح السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أشغال الدورة بكلمة رحب في مستهلها بالحضور وذكر بالإطار القانوني لأشغال هذه الدورة حيث أنها تخصص للإستماع إلى المواطنين وتسجيل مقترحاتهم قصد عرضها ومناقشتها صلب الهياكل المحتصة للنيابة الخصوصية. مبينا ان هذه الجلسة هي الاولى التي تعقدها النيابة الخصوصية منذ صدور امر احداثها وقد قامت الادارة البلدية باستعمال طرق عدة لتبليغ المواطنين بموعد هذه الجلسة من خلال تعليق اعلانات بمختلف المؤسسات العمومية والاماكن التي يرتادها المواطنين بالإضافة الى مواقع التواصل الاجتماعى .

هذا وقد تمحورت اهم تدخلات الحضور حول المواضيع التالية :

- النظافة والعناية بالبيئة: اكد الحضور على اهمية مزيد العناية بنظافة الاحياء والاسواق البلدية والقضاء على النقاط السوداء المتواحدة ببعض الاحياء والناجمة عن تراكم اوساخ وفواضل مواد بناء ... بالاضافة الى ضرورة التدخل بالمقبرة لقلع الاعشاب الطفيلية المتواحدة كها .من جهة اخرى تم التاكيد على ضرورة التدخل لصيانة الطرقات وحاصة طريق مكثر ووسط المدينة ودعوة المقاول المكلف بتنفيذ مشروع مد قنوات تصريف المياه المستعملة الى اتمام الاشغال واعادة الطرقات الى ماكانت عليه .اما فيما يخص مراقب المحلات المعدة لبيع اللحوم فقد تم اثارة موضوع الذبح خفية وتمت المحوة الى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لمقاومة هذه الظاهرة المخلة بالصحة العامة وجمالية المدينة. وتمت الدعوة كذلك الى صيانة المساحات الخضراء ومزيدالعناية كها باعتبارها المتنفس الوحيد لاهالى المدينة.
- صيانة شبكة التنوير العمومي: اكد الحضور على مواصلة اشغال صيانة شبكة التنوير العمومي بكامل احياء المنطقة البلدية ومداخل المدينة خاصة واننا على ابواب شهر رمضان الكريم وفصل الصيف .
- الانتصاب الفوضوي: اثار بعض الحضور موضوع الانتصاب الفوضوي لباعة الخضر والغلال بوسط المدينة متسائلين على موعد انتهاء اشغال تميئة السوق البلدي الجديد الذي هو في طور الانجاز كما تم التاكيد على ضرورة مباشرة حملات مراقبة اقتصادية وصحية على المنتوجات والسلع المعروضة للبيع من طرف المنتصبين وذلك قبل مفتتح شهر رمضان الكريم وذلك للضغط عاى الاسعار المرتفعة ومقاومة الاحتكار في بعض المواد الاساسية .

II – مواخيع الدورة العادية :

-1 التفويض لرئيس النيابة الخصوصيى لممارسة الصلاحيات المنصوص عليها بالفصل 75:

عملا باحكام الفصل 75 من القانون الاساسي للبلديات .المقترح على اضاء النيابة الخصوصية النظر في التفويض لرئيس النيابة الخصوصية النظر في التفويض لرئيس النيابة الخصوصية الصلاحيات المنصوص عليها بالفصل المذكور والمتمثلة في ما يلي :

- ضبط وتغيير استعمال الاملاك البلدية التي هي في تصرف المصالح العمومية البلدية .
- الاقتراض لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمؤسسات المختصة والقيام بالاجراءات اللازمة للغرض.
- اتخاذ كل المقررات المتعلقة باعداد وابرام وتنفيذ وخلاص صفقات الاشغال والتزود بالمواد والخدمات التي يمكن احراؤها بالمراضاة حسب التراتيب المعمول بها باعتبار مبلغها اذا كانت الاعتمادات مرصودة بالميزانية.
 - ابرام ومراجعة عقود الكراء التي لا تزيد مدتما عن سنتين.
 - قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات او شروط.
 - ضبط الاجرة ودفع مصاريف وتكاليف المحامين والعدول والعدول المنفذين والخبراء حسب التراتيب الجاري بها العمل.

قرار المجلس

بعد المداولة والنقاش صادق اعضاء النيابة الخصوصية على تفويض الصلاحيات المنصوص عليها بالفصل 75 من القانون الاساسي للبلديات

2- المصادقة على الحساب المالي لسنة 2016

اسفر تصرف السنة المالية 2016 على المعطيات التالية :

1- المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية لسنة 2016: 1.483.594.382

مليون واربعمائة وثلاثة وثمانون الفا وخمسمائة واربعة وتسعون دينارا و382 مليما

1.211.255.982 : المبلغ الجملي النهائي لمصاريف الميزانية المأذون بدفعها :

مليون ومائتان واحدى عشرة الفا ومائتان وخمسة وخمسون دينارا و982 مليما

495.004.323 : المنجزة اثناء السنة : -3

اربعمائة وخمسة وتسعون الفا واربعة دنانير و 323 مليما .

4- مبلغ مصاريف خارج الميزانية المنجزة أثناء السنة: 254.763.170

ماثتان واربعة وخمسون الفا وسبعمائة وثلاثة وستون دينارا و170 مليما.

5- المبلغ الجملي للفائض بالميزانية: 5- المبلغ الجملي للفائض بالميزانية:

ماتتان واثنين وسبعون الفا وثلاثمائة وثمانية وثلاثون دينارا و 400 مليما

6- مبلغ المقابيض المستعملة من العنوان الأول لتسديد مصاريف بالجزئين 3و 4 من العنوان الثاني : لا شــــــــــــيء

7- الفائض بالعنوان الأول بعد طرح مبلغ المقابيض المستعملة من هذا العنوان لتسديد مصاريف بالجزئين 3و 4 من العنوان الثاني: لا

3

10- مبلغ الاعتمادات بالعنوان الأول الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف: 137.987.102

مائة وسبعة وثلاثون الفا وتسعمائة وسبعة وثمانون دينارا و 102 مليما

11- مبلغ الاعتمادات بالجزئين 3و 4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف: 524.519.360

خمسمائة واربعة وعشرون الفا وخمسمائة وتسعة عشرة دينارا و 360 مليما

وعليه فاننا نعرض على انظار الجلس الحساب المالي للسنة المقضية قصد المصادقة على ما تضمنه من معطيات .

قرار المجلس

بعد المداولة والنقاش صادق اعضاء النيابة الخصوصية بالاجماع على العمليات المالية الواردة بالحساب المالي لسنة 2016 كما هو مبين اعلاه وفوضوا لرئيس النيابة الخصوصية لاتخاذ قرار في ختم الميزان البلدي بعنوان سنة 2016 .

3- تحويل اعتماد من فصل الى فصل بميزانية سنة 2017 :

في اطار الاعداد لتنفيذ مشاريع مبرمجة بالمخطط السنوي للاستثمار بعنوان سنة 2017 وسعيا منا لاضفاء مزيد من النجاعة على تدخلات البلدية من خلال تنفيذ مشاريع مكتملة تحقق الغاية من برمجتها وحيث تم تحويل اعتمادات جملية تقدر ب 117 الف دينارا الاعتمادات الغير موظفة الممنوحة من صندوق القروض مساعدة الجماعات المحلية لتمويل كل من مشروع القسط الثاني من تحيئة السوق البلدي (67 الف دينارا) وحيث افاد مكتب الثاني من تحيئة السوق البلدي (67 الف دينارا) ومشروع تحيئة محطة النقل البري (50 الف دينارا) وحيث افاد مكتب الدراسات ان الاعتمادات المخصصة لتهيئة محطة النقل البري قد لا تفي بالحاجة .وحتى لا ينجر عن هذا النقض في الاعتمادات تعطل تنفيذ المشروع نعرض على سيادتكم موضوع تحويل اعتمادات من فصل الى فصل بالعنوان الثاني وذلك حسب بيانات الجدول التالي :

الاعتمادات النهائية	بالزيادة	بالنقص	تقديرات بالميزانية	ف.ف	الفق	الفصل
20.000.000	00	15.000.000	35.000.000		03	06.612
65.000.000	15.000.000	00	50.000.000		07	06.617

قرار المجلس

بعد المداولة والنقاش صادق اعضاء النيابة الخصوصية بالاجماع على تحويل اعتماد من فصل الى فصل بميزانية سنة 2017 كما هو مبين اعلاه .

4- حول تعويض قطعة ارض لاحداث سوق اسبوعية ومسلخ بلدي:

على اثر تخصيص قطعة ارض تمت معاوضتها مع المدعو بوجمعة ضيفلاوي لبناء مدرسة اعدادية نواة معهد ثانوي بالعلا بالاضافة الى قطعة ارض مقام عليها المسلخ البلدي المستغل حاليا محاذية لقطعة الارض التي تمت معاوضتها .وحيث تم الاتفاق سابقا على نقلة المسلخ البلدي من مكانه الحالي باعتبار عدم امكانية تواجده بجوار الاعدادية .

هذا بالاضافة الى تخصيص جزء من فضاء سوق الدواب لاحداث وحدة صناعية وبالتالي اقتطاع جزي يفوق النصف من الفضاء المذكور مما جعله غير قادر على استيعاب رواد السوق .

كل هذه الاسباب مجتمع اضطرتنا الى التفكير في بديل عن المكان الحالي لسوق الدواب والمسلخ البلدي على ان يكون هذا الفضاء متاخم للمدينة على قطعة ارض تمسح هكتارا يخصص جزء منها لاحداث مسلخ بلدي والباقي تتم تهيئته سوق للدواب وباقي المنتصبين من باعة الاعلاف وما شابه ذلك حاصة امام الاكتضاظ الكبير الذي تشهده شوارع المدينة يوم الخميس من كل اسبوع وصلت الى حد الانتصاب امام مؤسسات تعليمية وعمومية مما تسبب في ازعاج كبير لرواد المؤسسات العمومية والساهرين على سيرها على حد السواء.

وعليه نعرض على انظار النيابة الخصوصية موضوع تعويض قطعة ارض تمسح هكتارا مع من يرغب في ذلك مقابل قطعة ارض من بين القطع التي تمتلكها البلدية يتم تحديدها لاحقا بالاتفاق مع من يستجيب لشروط المعاوضة.

قرار المجلس

بعد المداولة والنقاش صادق اعضاء النيابة الخصوصية بالاجماع على طلب الترخيص من سلطة الاشراف لاجراء معاوضة قطعة ارض كما مبين اعلاه وفوضوا لرئيس النيابة الخصوصية القيام ببقية الاجراءات في صورة الحصول على موافقة سلطة الاشراف.

5- متابعة المشاريع:

*المشاريع الوطنية والجهوية:

- مركب الطفولة والروضة: وهو مشروع بكلفة 720 ألف دينارا تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والسرة والطفولة ومن شأن هذا المشروع أن يوفر فضاءات للطفولة بالعلا.وقد انتهت الاشغال بمركب الطفولة في حين انطلقت اشغال بناء الروضة على قطعة ارض تم وضعها على ذمة المشروع من طرف البلدية.
- الاعدادية نواة معهد ثانوي : تجري اشغال بناء اعدادية نواة معهد ثانوي بمدخل المدينة من اتجاه العين البيضاء على قطعة ارض تمت معاوضتها من طرف البلدية مع المدعو بوجمعة ضيفلاوي ومن المنتظر ان يتم استغلال هذه المؤسسة خلال السنة الدراسية 2018/2017 .
- الوحدة الصناعية : على اثر وضع البلدية قطعة ارض على ملكها على ذمة مشروع بناء وحدة صناعية بالعلا من طرف المجلس الجهوي لولاية القيروان بلغت الاشغال الى حد التاريخ حوالي 70 بالمائة وهو فضاء صناعي سيوضع على ذمة كل من يرغب في الاستثمار وبعث مشروع بالعلا وتوفير مواطن شغل لابناء الجهة.

*المشاريع البلدية:

ملاحظات	سنة الانجاز	الكلفة	المشروع	
بصدد اعداد الدراسة	2014	307	تعبيد الطرقات	
بصدد الانجاز (70 %)	2016	67	تميئة السوق البلدي (القسط الاول)	
من المنتظر الاعلان عن استشارة بداية جوان.	2017	65	تميئة السوق البلدي (القسط الثاني)	
تم الاعلان عن استشارة اخر اجل لقبول	2017	52	تميئة محطة النقل البري	
العروض 2017/06/02 .				

6 - متابعة المديونية:

امام الالتزامات المالية المحمولة على ميزانية البلدية طيلة السنوات التي تلت الثورة وخاصة من حيث ارتفاع حجم الاجور مقارنة بتقديرات الميزانية حيث فاقت الـ 90 بالمائة على مستوى التقديرات وتجاوزت حجم الميزانية على مستوى الانجاز الفعلي .وعليه فان البلدية عجزت طيلة السنوات الخمس الفارطة على الالتزام بتعهداتها تجاه المؤسسات العمومية وخاصة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة اتصالات تونس حيث تجاوزت مجموع دونها الجملية الـ 800 الف دينارا الى حد موفى 2016. وستبقى البلدية عاجزة امام تواضع مواردها على مجاهة مصاريف التاجير المتزايدة والالتزام بتعهداتها المالية تجاه المؤسسات المذكورة.

-7 متابعة الاستخلاصات :

شهدت موازنات البلدية خلال السنوات الثلاثة الاخيرة تطور مطرد حيث مرت تقديرات العنوان الاول من 520 الف دينارا سنة 2014 الى 720 الف دينارا خلال سنة 2017 الى من تطور وارتفاع مرتبط بنسب الاستخلاص المحققة.

بيان المعلوم	التقديرات الأولية	الاستخلاصات لحد	النسبة
		افريل 2017	%
المعلوم على العقارات المبنية	4.000.000	642.786	15
المعلوم على الأراضي غير المبنية	500.000	00	00
المقابيض الاعتيادية للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية	35.000.000	11.872.137	34
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان	5.000.000	5.751.000	101
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	1.500.000	45.000	3
مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعيىة والظرفية	219.200.000	40.000.000	24
مداخيل اسواق الجملة	29.400.000	9.000.000	30
معلوم الذبح	6.000.000	1.210.500	20
معلوم الاشغال الوقتي للطريق العام	2.000.000	760.000	38
معلوم الإشهار	500.000	00	00
معلوم التعريف بالإمضاء	12.000.000	3.391.500	28
معلوم الاشهاد بمطابقة النسخ للأصل	2.500.000	892.500	35
معلوم تسليم بطاقات الحالة المدنية	20.000.000	4.600.000	23
معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	500.000	60.000	12
معاليم الإيواء بمستودع الحجز	5.000.000	1.611.000	32
لمقابيض الإعتيادية للمعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	5.000.000	00	00
مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري	35.000.000	12.804.810	36
مداخيل عقارات معدة لنشاط مهني	1.000.000	2.826.000	280
لمناب من المال المشترك	300.000.000	127.000.000	42
الجملـة =	720.000.000	246.532.336	34

III - مسائل مختلفة

1-كراء محل تجاري نقطة بيع من المنتج الى المستهلك:

تبعا للمطلب الذي تقدمت بع المواطن مراد بعيوي منتج دواجن بالعلا يرغب بمقتضاه تسويغ محل على ملك البلدية كائن بفضاء سوق الجملة المحضر والغلال لاستغلاله نقطة بيع دواجن من المنتج الى المستهلك.وحيث ان المدينة تفتقد لمثل هذه المحلات التي من شانحا توفير مواد اساسية يحتاجها المواطن امام الارتفاع المتطرد للحوم حاصة حلال شهر رمضان الكريم بالاضافة الى توفير كل ظروف النجاح لمثل هذه المشاريع التي تحتاجها الجهة باعتباره المربي الوحيد للدواجن بالجهة .

وعليه فاننا نعرض على سيادتكم موضوع تسويغ الحل المذكور الى السيد مراد بعيوي بعد تحديد معلوم الكراء من قبل مصالح املاك الدولة والشؤون العقارية دون اللجوء الى اجراء بتة في الغرض للاسباب السالفة الذكر.

قرار المجلس

بعد المداولة والنقاش قرر اعضاء النيابة الخصوصية عرض الموضوع على انظار مكونات المحتمع المدني وفي صورة موافقتهم لرئيس النيابة الخصوصية اتمام احراءات التعاقد مع المعني بالامر.

-2 الحط من معلوم تسويغ السوق الاسبوعية العامة :

تبعا للمطلب المحال علينا من طرف السيد والي القيروان تحت عدد 4437 بتاريخ 10 ماي 2017 والمتعلق بطلب مستلزم السوق الاسبوعية بعنوان سنة 2017 الحط من معلوم استلزام السوق المذكورة بدعوى وجود اشغال بالفضاءات المحصصة للانتصاب مما ادى الى تراجع مداخيل السوق والمستلزم بمعلوم جملى قدره 219200 دينارا .

وحيث يرغب المستلزم في الحط من مبلغ اللزمة بما قدره 30 بالمائة حسب المطلب المقدم من طرفه بتاريخ 2017/05/23. نعرض على سيادتكم مطلب المستلزم كما مبين اعلاه للنظر في امكانية الاستجابة لطلبه من عدمه وفي صورة الموافقة تحديد قيمة الحط من معلوم اللزمة.

قرار المجلس

بعد المداولة والنقاش رفض اعضاء النيابة الخصوصية بالاجماع امكانية الحط من معلوم استلزام السوق الاسبوعية العامة نظرا لكون المستلزم الحالي قد فاز باللزمة في اطار بتة عمومية فيها اكثر من مشارك واي خط من المعلوم يعتبر مس من حقوق الغير بالاضافة الى اللهدية في امس الحاجة لمثل هذه الموارد وغير مستعدة للتفريض فيها باي شكل كان .

وبالانتهاء من ذلك رفعت الجلسة في حدود الواحد والنصف بيعد الزوال.

2017 46 25